اجتهادات في الدرس الصرفي والدلالي
تكملة مادة لغويّة

أ. د. ممدوح خسارة(*)

(١)
زامَن وتزامَن وزمَّن وتَزَمَّن

مدخل: ثمة كلمات جديدة من أفعال وأسماء دخلت اللغة العربية المعاصرة وَفْق أبنية عربية، ولكنْ بدلالات محدَثة لم تكن لها عند القدماء، مثل فعل (اعْتَقل، انْعَدَم، أزَّم، حاسوب). وبالنظر لشيوعها، فإن الحاجة تدعو إلى دراسة كل منها على حدة، ولا سيما الأفعال، لمعرفة مدى صلوحها لدخول المعجم العربي، بعد أن دخلَت ميدان الاستعمال اللغوي. وإذا كان بحثنا سينصَبُّ على الأفعال، فذلك لأن إقرارها يَسْتتبع مشتقاتها من أسماء فاعلين ومفعولين وسائر الصفات.

١) مشروعية هذه الاجتهادات الصرفية الدلالية:

تستمد هذه الاجتهادات مشروعيتها، بل وضرورتها من جملة أشياء، أهمها:

١ - إغناء المعجم العربي المعاصر:

طالما وُصِف المعجم العربي المعاصر بالقُصور، وأنه لا يشفي غليل

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

الناظر فيه والباحث، لأنه لا يورد ولا يُثبت إلا المفردات التراثيّة أو المفردات المتداولة، ولكنْ بدلالتها القديمة، وأنه يوصد الباب أمام كل مولَّد من المفردات. أي إن معاجمنا تكتفي بالمفردات العربية الفصيحة دون المفردات العربية الصحيحة. والفرق بينهما أن الكلمات الفصيحة هي مفردات لغة عصر الاحتجاج الذي يمتد حتى سنة (١٥٠)هـ في الحواضر وحتى سنة (٢٥٠)هـ في البوادي كما هو مُتَناقل. أما الكلمات الصحيحة فهي المفردات التي ولَّدها العرب بعد عصر الاحتجاج مما احتاجوا إليه في تواصلهم، ومعظم المفردات المولَّدة هي مفردات قيست على اللغة الفصيحة صرفاً ودلالة، ومن حقها – والحال كذلك – أن تدخل حرَم اللغة العربية وتصبح جزءاً من نسيجها لأن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[(١)]. ولولا محاولات إغناء المعجم العربي المتواصلة لما ازداد عدد المواد اللغوية من نحو أربعين ألف مادة إلى نحو مئة وعشرين ألف مادة. ومعظم تلك الزيادات جاء نتيجة اطلاع اللاحق على نصوص قد لا يكون اطلع عليها السابق، أو أن تلك الزيادات جاءت من توليد ألفاظ اقتضتها حاجات التعبير اللغوي المتجدِّدة. إن إغلاق باب المعجم اللغوي يشبه إلى حدٍّ بعيد إغلاق باب الاجتهاد الشرعي، فكلاهما ضارٌّ بالأمَّة، ويتنافى مع طبيعة تغيُّر الأزمان، وما يستتبعه من تغيُّر الأحكام، سواء أكانت شرعية أم لغوية.

٢- تفعيل أعظم خصيصة من خصائص اللغة العربية وهي الاشتقاق: وكما هو معروف فإن خصيصة الاشتقاق هي أهم خصائص لغتنا العربية، ولعلَّ العربية على رأس اللغات الاشتقاقية، وهذه الخصيصة تجعل نماء اللغة وتوالدها يأتي من داخلها، ويجعل كل كلمة جديدة تَنْسل من رحم

(١) ابن جني – الخصائص ١:١١٥.

جذرها اللغوي، وفق نظام صرفيّ ثابت يفضي إلى نظام دلاليّ منفتح. ولكنَّ كثيراً من اللغويِّين الذين يتغنون بهذه الخصيصة العظيمة للغتنا ويمجدونها، يقفون حائلاً دون تفعيل هذه الخصيصة الخلَّاقة، فإذا ما اسْتُعمل فِعْلٌ على بناءٍ لم يرد في المعاجم القديمة خطَّؤوه بحجة أن هذا الفعل لم يُسمع عن العرب على هذا البناء أو بهذه الدلالة.

نعم، إن العرب لم تستعمل هذا الفعل المولَّد على هذا البناء، أو لهذا المعنى، ولو استعملته بالدلالة التي شاعت أو التي نقصد إليها لما كنا بحاجة إلى توليده.

لقد وضعت العربُ أبنية لأفعالها المجردة والمزيدة والملحقة، وهي لم تضع هذه الأبنية التي قاربت الأربعين بناءً، إلا لنشتق عليها من الجذور العربية ما نحن بحاجة إليه، بعد أن اشتقوا هم ما كانوا بحاجة إليه. إن الوقوف عند ما ورَد في كلام العرب من أبنية لفعلٍ أو جذر ما، إنما هو تعطيل وإبطال لأعظم قانون وضعَتْه العربية لاستمرار نمائها ولإغنائها وفاءً لحاجات المتلاغين بها في كل زمان.

إن حكمنا على صحَّة بناء فعلٍ ليس مرجعيته ما ورد في المعاجم اللغوية – على عظيم قدرها وفضلها – ولكن مرجعيَّته هي موافقته لقواعد الاشتقاق، فما دام الفعل المستعمل مما يُسيغه الاشتقاق فلا يصح ردُّه، ولعلَّ هذا ما أراده ابن جني في قوله: «وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكَّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أَنِس بها وزال استيحاشه منها ... ولو سمعت (ظَرُف) ولم تسمع (يَظْرُف) هل كنت تتوقف عن أن تقول (يظرُف)»[٢].

(٢) ابن جني – الخصائص ١: ٣٧٠.

إن الغرض من تقصِّي أبنية الأفعال ليس حفظها واستظهارها بتفاخر، بل الغرض منها الصوغ عليها متى دعت الحاجة إليها. ومثال ذلك: لدينا من أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة اثنا عشر بناءً، ولكنْ ليس من فعل ثلاثي استوفى جميع تلك الأبنية. ولنستعرض بعضاً من الأفعال الثلاثية المشهورة لنرى عدد الأبنية التي جاءت عليها في المعاجم واستعملت لدلالات معيَّنة:

- الجذر (عمل): ورد منه سبعة أبنية فعليَّة هي (أَعْمَل، وعَمَّل وعامَل، واعْتَمل، وتعامل، وتَعَمَّل، واسْتَعْمل)[٣]، أي إن ثمة خمسة أبنية لم تستعمل ولم يُصَغْ عليها حتى الآن.
- الجذر (أمن): ورد منه أربعة أبنية فعلية هي (آمن، أمَّن، أَتْمَنَ، استأمن)[٤]. وبقي ثمانية أبنية شاغرة.
- الجذر (ومض) ورد منه بناءٌ فعليٌ واحد هو (أَوْمَض)[٥]، وبقي أحد عشر بناءً شاغراً، ومثله كثير ....

وهذا يعني أن متوسط عدد الأبنية التي صيغت من مزيدات الأفعال الثلاثية هو أربعة أبنية، وهو ثلث الأبنية الممكنة والمقرَّرة، فهل من الحكمة أن نضيِّع ثلث الأبنية الفعلية دون الإفادة منها في صوغ أفعال جديدة لم تُسْمَع؟

لا يعني كلامنا أن نصوغ من كل فعل ثلاثي جميع الأبنية الفعلية المتاحة، وهي اثنا عشر بناءً تفضي إلى اثني عشر فعلاً، على ما كان، ولكن نعني أن تُدَرس الأفعال غير المُعْجَميَّة، والشائعة على ألسنة المتكلمين والكتاب، كلٌّ على حدته، لنرى إمكان إدخالها إلى المعجم العربي

(٣) الأستاذ مروان البواب والدكتور محمد مراياتي والدكتور يحيى مير علم والدكتور محمد حسان الطيان – إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي: ٣٥٨.

(٤) المصدر السابق: ٢٨٥.

(٥) المصدر السابق: ٤١٣.

المعاصر بالدلالات الجديدة التي يتطلبها التواصل اللغوي ولا سيما في ميدان العلوم والمصطلحات.

٣- تفعيل خصيصة القياس التي هي من أهم أركان أصول النحو:

يعرَّف القياس بأنه «حَمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[٦] أو هو حَمْل ما لم يُسْمَع على ما سُمع من كلام العرب.

وممَّا قد يَرِد على كلامنا أن القياس هو في النحو وليس في اللغة، بمعنى أنه «إذا قال العربي: (كتب زيدٌ)، فإنه يجوز أن يُسنَد هذا الفعل إلى مُسَمَّى تصحُّ منه الكتابة، نحو: عمرو وبشرٌ وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال»[٧]. أما «اللُّغة فإنها وُضِعت وضعاً نقليًّا لا عقليًّا، فلا يجوز القياس فيها، بل يُقْتَصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن (القارورة) إنما سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كل مُستقَرٍّ فيه قارورة»[٨].

فنقول: إن هذا الكلام صحيح إذ ليس كل مستقَرٍّ فيه يُسَمَّى قارورة، ولكن كلمة (قارورة) جاءت صرفيًّا على بناء (فاعولة) الذي يدل، فيما يدل، على أداةٍ، فإذا كان لا يحق لنا أن نُسَمِّي كل مستقرٍّ فيه قارورة، فإن العرب قد سَمَّت ووضعَت على زنة (فاعولة) أدواتٍ وآلات عملٍ كالطاحونة من (طحن) والبالوعة من (بلع) اللتين أوردتهما المعاجم القديمة، وعليه وضع المعاصرون (جاروشة) لأداة تُجْرَش بها الحبوب على أنها لم ترد في لغة القدماء. فإذا كان القياس النحوي هو «حَمْل فَرْع على أصل لعلة جامعة»[٩]، فإن قياسنا في بحثنا

(٦) السيوطي – الاقتراح في أصول النحو ١/ ١٧٥.
(٧) المصدر السابق نفسه ١/ ١٧٩.
(٨) السيوطي – الاقتراح في أصول النحو ١:١٨٠.
(٩) المصدر السابق ١:٢٤٤.

هذا هو (**قياس صرفيٌّ دلاليّ**)، **الأصل الثابت الذي يُحْمَل عليه هو البناء ودلالته، والفرع المتحوِّل الذي يُحْمَل هو مادة الفعل أو الحدَث المستجدَّة**، فإذا نُقل عن العرب قولهم (اسْتَزار) على بناء (اسْتَفعل) بمعنى طَلَب الزيارة – ومن أظهر معاني (استفعل) الطَّلب – فلا شيء يمنع المتكلِّمين اليوم من أن يحملوا على هذا البناء ودلالته فعلاً آخر من غير مادة (زور)، ولكن فيه معنى الطلب، كأن يقولوا: (استنسخ) من (نسخ) بمعنى طَلَب نُسْخَةً أو صنعها أو أن يقولوا (استشفى) من شفى بمعنى: طلبَ الشفاء. ومع أن هذين الفعلَيْنْ لم يُسْمعا أو يُنْقلا عن العرب القدماء ولغتهم الفصحى، إلا أنَّ المعجم الوسيط قد أوردهما[١٠] حملاً أو قياساً على بناء (استفعل) ودلالته. وبعبارة أوضح نقول: إن القياس الذي نأخذ به ليس القياس النحوي الذي هو حَمْل فرع على أصل لعلَّة جامعة بل هو القياس الصرفيّ الدلالي الذي يعني حَمْلَ فَرْعٍ هو الفعل الذي لم يُنْقل ولم يسمع، على أَصْلٍ هو بناءٌ من أبنية الأفعال، لعلَّة جامعة بينهما هي الدلالة المنقولة لذلك البناء من طلبٍ أو تدرُّج أو تظاهر...

وإذا احتجَّ بعضهم وألَحَّ بأن السماع لم يرد بأفعال على هذه الأبنية، قلنا: «عدم السَّماع لا يقتضي عدم الاطِّراد مع وجود القياس»[١١]، وقياسنا هنا ليس على كلمةٍ نظيرةٍ مسموعة، بل على أبنية مسموعة، كما أن القياس لا يشترط وجود السَّماع لما أدَّى إليه؛ يقول ابن جني: «**ألا ترى أنه ليس كلُّ ما يجوز في القياس يخرج به سَماع، فإذا حذا إنسانٌ على مثلهم وأمَّ مذهبَهم، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً**»[١٢]. وهذا ما نقوم به

(١٠) مجمع القاهرة – المعجم الوسيط: نسخ، شفى.

(١١) الفيومي – المصباح المنير ١/ ١٧٨.

(١٢) ابن جني – الخصائص ١/ ٣٦٣.

ونعتمد عليه في تجويز بعض الأفعال التي لم تُسْمع ولم تُنْقل، ما دام ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماعٌ، وما دمنا لسنا ملزمين بالسماع، وما دمنا نحذو على مثل العرب ونؤم مذهبهم في الاشتقاق.

ولعل مما يجدر ذكره أننا لم نستحضر هذه المسوِّغات بغرض تجويز أربعة الأفعال التي وردت في عنوان البحث، بل لتكون أسساً نبني عليها في اقتراح تجويز كثير مما شاع في العربية المعاصرة من أفعال دعَتْ إليها ضرورات التواصل اللغوي أو الاصطلاح العلمّي.

٣) الأفعال (زامَنَ، تزامَن، زمَّن، تزمَّن):

وقبل البحث في كل فعل على حدة، أستظهر بقرارَيْن مهمَّين من قرارات الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهما:

أ- قرار قبول السَّماع من المحدثين، ونصُّه: «يُقبل السماع من المحدثين بشرط أن تُدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها»(١٣).

ب- قرار تكملة فروع مادة لغوية لم تُذكَر بقيَّتها، وهو قرار طويل يعرض لتفاصيل كيفيَّة التكملة إن كانت فعلاً أو مصدراً أو مشتقًّا، وقد اختصره المجمع بَعْدُ بقوله: «قرر المجمع أن يوضع في كل مادة في معجم المجمع جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرها، تنفيذاً لقراره في تكملة فروع مادَّة لغوية وَرَد بعضها في المعجمات، ولم ترد بقيَّتُها»(١٤).

كما أستظهر بقوانين المجامع اللغوية العربية التي جعلت من مهامها الأساسيَّة تطوير اللغة العربية وتنميتها لتكون وافية بمتطلبات العصر، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالبحوث الدلالية والصرفية.

---

(١٣) محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي – مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤):٧.

(١٤) المصدر السابق: ١٠-١١.

أولاً: مادة (زمن) في المعاجم اللغوية: ومعتمدنا فيها، على ثلاثة معاجم قديمة هي لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس، وعلى معجم معاصر هو المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ذلك أن هذه المعاجم استوعبت معظم المعاجم العربية التي صُنِّفت قبلها، وانعقد عليها إجماع اللغويين غالباً. وسنورد صيغ الأفعال والمصادر والصفات التي جاءت في هذه المادَّة، لأنه منها يكون الأخذُ والاشتقاق.

- لسان العرب: «الزَّمن والزَّمان: اسم لقليلِ الوقت وكثيره.
- الزَّمن والزمان: العصر.
- وأزَمْنَ الشيء: طال عليه الزَّمان.
- وأَزْمَن بالمكان: أقام به زماناً.
- وعامله مُزامَنة وزَماناً من الزَّمن، واستأجره مُزامنة وزماناً كما يقال مُشاهرةً من الشهر.
- والزَّمانة: العاهَة ... والزمانة الحُبّ.

وزَمِن يَزْمَن زَمَناً وزُمْنَة وزَمانةً فهو زَمِن وزمين»

- القاموس المحيط: «الزمن محرَّكة، وكسَحاب [أي زمان]: العَصْر.
- عاملة مزامنة كمُشاهرة.
- والزَّمانة: الحُبُّ والعاهة.
- زَمِن كفَرِح زَمَناً وزُمْنَةً بالضم، وزَمانة فهو زَمِنٌ وزمين والجمع زَمِنون وزَمْنى.
- وأزمن: أتى عليه الزمان».

- تاج العروس: «عاملة مزامنةً كمشاهرة من الشَّهر.
- زمِنَ كفرِح زَمَناً وزُمْنةً وزمانَة فهو زَمِنٌ وزمين.

- وأزمن الشيء: أتى عليه الزمان وطال فهو مُزْمِن.

وفي مستدرك التاج: أَزْمن بالمكان: أقام به زماناً.

- وعامَله زِماناً بالكسر (عن اللحياني).

- وأَزْمن الله فلاناً: جَعَله زَمِناً أي مُقْعداً.

-وأزمن عني عطاءه: أبطأ عليَّ، وهو مجاز».

- المعجم الوسيط: «زَمِن زَمناً وزَمانة: مرض مرضاً يدوم زماناً طويلاً.

- أَزْمَن بالمكان: أقام به زماناً.

- وأزمن الشيءُ: طال عليه الزمن.

- ويقال: أزمَنَ عنه عطاءه: أَبْطَأَ وطال زَمنُه.

-وأزمن الله فلاناً ابتلاه بالزمانة.

زامَنَه مُزامَنة: عاملَه بالزَّمن.

- المتزامِن (في علم الطبيعة): ما يتفق مع غيره في الزمن».

ويتضح مما سبق أن أبنية الأفعال الواردة صراحة من الجذر اللغوي (زمن) والتي تواطأت عليها المعاجم هي ثلاثة:

١- زَمِن: مَرِض مرضاً يدوم زماناً طويلاً.

٢- أَزْمن بالمكان: أقام به زماناً.

أَزْمن الشيء: طال عليه الزمان.

أَزْمن عني عطاؤه: أَبْطأَ عليَّ.

٣- زامَن فلاناً: عامله بالزمن كالمشاهرة.

ثانياً: الأبنية الفعلية الشائعة في الاستعمال اللغوي المعاصر من مادة (زمن):

يُلْحَظ أن الاستعمال اللغوي المعاصر قد أدخل أربعة أبنية من هذا الجذر اللغوي (زمن)، وهي: (زامَن - بدلالة جديدة - وتزَامن، وزمَّن،

وتَزَمَّن). وقد ذاعت بمعانٍ محدثة احتاج إليها متكلِّمو العربية رغبةً في دقَّة التعبير وتنويع الدلالة العامة للجذر. وهذا ما يقتضينا أن نبحث لنرى إمكان ضمِّها إلى المعجم العربي المعاصر، مكمِّلين مادة لغوية ذُكِر بعضها ولم تُذكر بقيَّتُها، مسترشدين بخصائص العربية من اشتقاق وقياس، إذْ لا يجوز لعدَمِ ورودها في المعاجم القديمة ومعظم الحديثة أن يقف حائلاً دون إقرارها ما دام القياس الصرفي الدَّلالي يؤدي إليها.

١ - الفعل (زامن) بمعنى عاش مع بعضهم في زمن واحد:

لم يرد هذا الفعل في المعاجم القديمة والحديثة المعتمدة – كما قدَّمنا – بهذه الدلالة الجديدة. أما الدلالة القديمة فهي: استأجره أو عامله مُدَّة محدَّدة من الزمن، كما ورد في لسان العرب: «عامَلَه مُزامنة وزماناً من الزمن... واستأجرته مزامنة وزَماناً، كما يقال مشاهرةً من الشهر». ومثله في التاج. ويُلحظ أن الفعل (زامَنَ) لم يُذْكَر نصّاً بالصيغة الفعلية في المعاجم القديمة، والذي ذكره هو المعجم الوسيط بقوله: «زامَنَه مُزامنةً: عامله بالزَّمن» وهذا تحصيل حاصل، فما دام المصدر قد ورد نصّاً على بناء (مُفاعَلة وفِعال) كما في مستدرك في التاج، فإن فعله هو (زامَن)؛ إذ إن هذين البناءين هما المصدران القياسيان لكل فعل على بناء (فاعَل)، أي إن الفعل (زامن) موجود بقوة القياس في المعاجم التراثية، بمعنى عامله بالزمن كالمياومة والمشاهرة والمسانهة.

إلا أنَّ الدلالة المحدثة لهذا الفعل هي: عاش مع آخرين أو مع بعضهم في زمن واحد، وهي دلالة لم تذكرها معاجمنا القديمة ومعظم الحديثة.

والذي نراه أن هذه الدلالة الجديدة لهذا الفعل ممكنة، بالقياس على ما ورد في المعاجم القديمة من أن «الزمن هو العصر»، فقولنا (زامن) يُصبح

مرادفاً لقولهم (عاصَر)، ومن المعروف أن المعاجم القديمة استعملت الفعل (عاصر)؛ إذ ورَد في عبارةٍ من القاموس المحيط وتاج العروس (ورر): «الوَرْوريُّ نحويٌّ عاصر أبا تمام» أي عاش في عصره، وما دام الزمن هو العصر، وما داموا قد اشتقوا من العصر الفعل (عاصَر) لمعنى عاش مع آخرَ في عصر واحد، فقولنا (زامن) على بنائه ومعناه صحيح، وعبارتنا: (بدوي الجبل شاعر كبير عاصر أحمد شوقي) لا تختلف عن عبارة القاموس والتاج المذكورة. ومن ثَم يجوز استعمال الفعل (زامن) متعدِّياً بمعنى (عاصر) أي شاركه في الزمن والعصر. ومن المعروف صرفيًّا أن أظهر معاني بناء (فاعَل) هو المشاركة، فقولنا (زامن بدوي الجبل شوقيًّا) يعني شاركه في الزمن والعصر الذي عاش فيه.

٢- الفعل (تزامَن) بمعنى عاش مع غيره في زمن واحد أو وقع حدثٌ مع غيره في وقت واحد. وهو المعنى نفسه الذي شاع للفعل (زامَن) على بناء فاعَل، والفرق بينهما أن الفعل (تزامَن) هو فعل لازم، لأنه مطاوِع لفعل (زامَن) المتعدي، وتصبح جملة (زامَن البحتريُّ أبا تمام) المتعدية، بمعنى (تزامَن البحتريُّ وأبو تمام) أي عاشا في زمن واحد، ومن المعروف صرفيًّا أنَّ من معاني (تفاعَل) مطاوعة (فاعَل) نحو ضَاعَفْتُ الحسابَ فتضَاعَف الحسابُ، وناولت زيداً الكتاب فتناوله زيدٌ، ووالیت الصومَ فتوالى الصومُ، وواضح أن المطاوعة نقلت الأفعال السابقة من صيغة التعدِّي إلى صيغة اللزوم، وكذا الفعل (تزامن) اللازم هو مطاوع فعل (زامن) المتعدي.

كما أنَّ أظهر معاني بناء (تفاعَل) المشاركة، نحو: تحاور القومُ: إذا تبادلوا الكلام فيما بينهم، وتسابق العدَّاؤون: إذا سابق بعضهم بعضاً. وهذان المعنيان أي مطاوعة (فاعَل) المتعدي، والمشاركة هما ما يؤديهما قولنا:

(تزامن الشاعران) أي عاش كل منهما في زمن الآخر وعصره. وقد استعمل المعجم الوسيط اسم الفاعل من (تزامن) فقال: «المُتَزامن (في علم الطبيعة): ما يتَّفق مع غيره في الزَّمن» ولكن دون أن يذكر الفعل (تزامن)، أما معجم اللغة العربية المعاصرة فقد أورد الفعل (تزامن). بمعنى حدث مع غيره في وَقْت واحد، كما أورده بمعنى (تعاصَر) بقوله: «تزامن الشخصان: تعاصرا، عاشا في زمن واحد»[١٥]، ومثَّل له بقوله: (تزامن الرافعيّ والشاعر أحمد شوقي)، وقد ورد هذا الفعل في مقالات وبحوث مجلة مجمع القاهرة.[١٦]

٣- الفعل (زمَّن) بمعنيَيْن:

الأول: زمَّن بمعنى جعل الشيءَ مُزْمناً طويلاً. كقولنا: (زمَّن الاستعمار تجزئة الوطن العربي)، أي جعلها مشكلة طويلة مُزْمِنة، أو قولنا: (زمَّن الغربُ القضيَّة الفلسطينية)، بالمعنى السابق نفسه.

وقولنا: (زمَّن الشيءَ) بمعنى جعله مزمناً طويلاً، لا إشكال فيه لأن من معاني (فعَّل) موافقة (أَفعْلَ) في معنى الجَعْل والتَّصْيير. وما دام قد نُقل قولهم في مستدرك التاج: «أَزْمَن اللهُ فُلاناً: جعَله زمِناً أي مُقْعداً» فإن قولنا (زمَّن المشكلةَ) بمعنى جعلها طويلة مُزْمنة صحيح، بخلاف أن الجَعْل في قولهم، انصرف إلى الزَّمانة وهي عاهة جسديّة، أما في قولنا فقد انصرف إلى العاهة المعنوية الطويلة، وهو مجاز سائغ، كما ساغ مجازهم في مستدرك التاج عندما قال: «وأزْمَن عني عطاؤهُ: أبْطأ وهو مجاز» وهو بصيغة اللزوم، وعندما قال في المعجم الوسيط: (أزمَن عني عطاءَه: أبطأ وطال زمنه» ولكن بصيغة التعدِّي.

---

(١٥) د. أحمد مختار عمر وفريقه – معجم اللغة العربية المعاصرة: زمن.

(١٦) مجلة مجمع القاهرة – (الأعداد ٨١ – ١٠٢) بحسب المكتبة الشاملة.

الثاني: (زمَّن) بمعنى حدَّد أزمان الأشياء ومواقيتها، كما في قولنا (زمَّن سَدادَ الدَّين) أي جَعَل لسداد الدين أزماناً محدَّدة. ومعروف أن من معاني بناء (فعَّل) الإحداث في وَقْت، كما في قولهم صبَّح الرجُل ومسَّى إذا أتى صباحاً ومساءً، وقولهم: (هجَّر البدوي: إذا سافر في الهجير أو الهاجرة) وهو وقت الظهيرة. ويَعضد هذا المعنى أن قولهم « (وَقَّت الشيءَ) يعني جَعل له وَقْتاً يُفْعل فيه... وحدَّد للشيء مقدار المدَّة، ووَقَّت الشيء ليوم كذا أجّله: [أي حدَّد له أجلاً معيَّناً]»[١٧]. فقولنا: (زمَّن سداد الدَّين) لا يختلف عن قولنا: وَقَّت سداد الدين؛ إذا جعل له أوقاتاً للسداد، ولا سيما أن من معاني الزمن: (القليل من الوقت وكثيره)، كما سبَق. فإذا جاز قولنا: وَقَّت سداد الدين، أو وَقَّت الامتحانات، جاز قولُنا (زمَّن سدادَ الدين أو زمَّن الامتحانات).

ومما يجدر ذكره أنه قد جاء على هذا البناء في الأفعال ما مجموعُه ألفان وسبع مئة وتسعة عشر فعلاً (٢٧١٩) بين لازم ومتعدٍّ.[١٨] أي إنه قد صيغ على هذا البناء نحو نصف الأفعال الثلاثية.

٤ – الفعل (تَزَمَّن) بمعنى أَحْدَث الشيء على مدى زمنٍ طويل مُتَتَبِّعاً إياه.

يستعمل بعض الكتاب والمترجمين هذا الفعل، ولا سيما في صيغة المصدر المنسوب، كأن يقولوا: (قام الباحث بدراسة تَزَمُّنيّة لظاهرة التغيُّر المناخي)، ويعنون بها أن الباحث قد تتبَّع بالتدرُّج هذه الظاهرة على مدى طويل من الزمان، أو أن يقولوا: (بيَّنت الدراسة التزمُّنيَّة للشعر العربي أن فنَّ الهجاء آخذ بالاضمحلال).

وكما هو واضح، فإن التَّزمُّنيَّة هي نسبة إلى المصدر (تَزَمُّن) من الفعل

(١٧) مجمع القاهرة – المعجم الوسيط: وقت.

(١٨) عن معجم معاني الأبنية للجنة المعاجم لمجمع دمشق: ٢٠ (في قيد الإعداد).

(تَزَمَّن) الذي يمكن أن يدلَّ على تَتَبُّع مسألةٍ ما على مدى زمن طويل، وهذا ما يُسَمَّى – في علم المناهج – المنهج التاريخي، الذي يعني دراسة المسألة أو المشكلة على امتدادها زمنيًّا أو أفقيًّا، إن صحَّ التعبير.

ومما يمكن أن يُحْتَجّ به لهذا البناء ودلالته المستجدة أشياء:

الأول: أن من معاني بناء (تفَعَّل) التدرُّج و التَمَهُّل. نحو: تَفَحَّص الآلة: إذا فحصّها مرة بعد مرَّة، ونحو تَشَمَّم الوردَ: إذا شمَّه في مُهْلة. ومما تدلُّ عليه الدلالة المقترحة للفعل (تزمَّن) أيضاً التدُّرج والتَمهُّل.

الثاني: أن من معاني هذا البناء في العربية المبالغةَ والكثرة، كقولهم: تَطَلَّب الشيءَ إذا طلبَه مرَّة بعدَ مرَّةٍ، وقولهم: تقلَّب على الرَّمضاء إذا انقلب عليها مراراً، وقولهم: تَعَثَّر لسانُه إذا كثرت عثراتُه. وكذا الفعل (تزمَّن) يعني تقصِّي المسألة على مدى طويل، وهو نوع من المبالغة والكثرة.

الثالث: أن من دلالة هذا البناء في العربية الاشتقاقَ من الاسم وملابسته، كما يقال: تَتَرَّب إذا تَعَفَّر بالتُراب، وتَجوَّع إذا تَعَمَّد الجُوع، وتشدَّق في كلامه: إذا لوى شِدقه فيه.

ويمكن حمل هذا الفعل كذلك على الاشتقاق من الاسم (الزَّمن) وملابسته للدلالة على الإحداث تَدَرُّجاً عبر أزمان طويلة.

وكما نرى فإن هذه المعاني الثلاثة كلها تجتمع في فعل (تَزَمَّن)، ذلك أن مما يفيده: التدرُّج، والتتابُع، والمبالغة والكثرة بالنظر لامتداد الحدث في الزمان، وملابسة الاسم (الزَّمن).

وثمَّة معنى آخر لهذا الفعل هو مطاوَعة الفعل (زمَّن)، بمعنى حدَّد زمناً لشيءٍ ما، كما قدمنا في مثالنا: (زمَّن المصرف سداد القرض)، وهذا الفعل الأخير أي (زمَّن) متعدٍّ، ويأتي فعل (تزمَّن) لازماً مطاوعاً له، فيُقال: (زمَّن المصرف سداد

القَرْض فَتَزَمَّن القَرْضُ. ومعروف صرفيًّا أن مما يعنيه بناء تَفَعَّل مطاوعة (فَعَّل) نحوِ أَدَّبْتُ الغلامَ فتأدَّبَ الغُلامُ، ونحو عَرَّبْنا التعليمَ فتَعربَ التعليمُ.

ونحن بحاجة إلى هذا الفعل ومصدره للتمييز في المنهج بين (الدراسة التزامنيَّة) وهي دراسة ظاهرتين في وقت واحد وزمان واحد، كأن يقوم باحث بدراسة تزامنيّة لفن الرواية العربية، أي دراسة الآثار الروائية التي كتبت في زمن واحد أو أزمان متقاربة كالنصف الثاني من القرن العشرين مثلاً، وبين أن يقوم بدراسة تزَمُّنية لها، أي أن يدرس فن الرواية العربية في تتابعها التاريخي وتطورها منذ نشأتها قديماً إلى الزمن الحاضر.

وقد جاء على هذا البناء ألفان وثلاثمئة وتسعة وعشرون فعلاً (٢٣٢٩)[١٩]، أي تحوَّل إلى هذا البناء نحو نصف الأفعال الثلاثية.

أخلص من هذا البحث إلى اقتراحين:

الأول: جواز استعمال كل من الأفعال الآتية بمعانيها الجديدة وهي:

١. زامن: بمعنى عاش مع بعضهم في زمن واحد كقولنا: (زامَن الشاعر نزار قباني الشاعرَ محمود درويش).

٢. تزامَن: بمعنى عاش مع غيره في زمن واحد مطاوعاً لفعل زامن كقولنا: (تزامن الشاعران القباني ودرويش).

٣. زمَّن: بمعنيَيْن:

أ- بمعنى حدَّد للشيء أو الحدث زمناً أو أوقاتاً كقولنا: زمَّن المصرفُ سداد القَرْض.

ب- بمعنى جَعَل الشيءَ مُزْمِناً طويل الأمد، كقولنا: (زمَّن القضيَّة الفلسطينية).

(١٩) عن معجم معاني الأبنية للجنة المعاجم في مجمع دمشق (في قيد الإعداد).

٤. تَزَمَّن: بمعنى تَتَبَّع الشيء أو الحدثَ على مدى أزمنة متعدِّدة. كقولنا: (بيَّنت الدراسة التزمُّنيَّة للشعر العربي اضمحلال فن الهجاء فيه).

الثاني: إضافة هذه الأفعال بدلالاتها المستجدَّة مع مصادرها ومشتقاتها إلى المعجم العربي.

* * *

المصادر والمراجع

١- إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي – أ. مروان البواب ود. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان –مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت، ١٩٩٦.

٢- الاقتراح في أصول النحو – السيوطي –تح د. محمود فجَّال – دار القلم – دمشق ط١ (١٩٨٩).

٣- تاج العروس – الزبيدي – دار الهداية - (د.ت).

٤- الخصائص – ابن جني – الهيئة العامة المصرية للكتاب ط٤.

٥- القاموس المحيط – الفيروزآبادي - مؤسسة الرسالة – بيروت (٢٠٠٥).

٦- لسان العرب – ابن منظور – دار صادر – بيروت.

٧- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً – محمد شوقي أمين إبراهيم الترزي – مطبوعات مجمع القاهرة – الهيئة العامة للمطابع الأميرية (١٩٨٤).

٨- المصباح المنير – الفيومي –المكتبة العلمية – بيروت (د.ت).

٩- معجم اللغة العربية المعاصرة- د. أحمد مختار عمر وفريقه –عالم الكتب – ط١ – (٢٠٠٨).

١٠- المعجم الوسيط - مجمع القاهرة –.